

منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة



2020

موجز عن

حالة أسواق السلع الزراعية

الأسواق الزراعية والتنمية
المستدامة سلاسل القيمة العالمية
والمزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة
والابتكارات الرقمية



الاقتباس المطلوب:

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. 2020. موجز عن حالة أسواق السلع الزراعية 2020. الأسواق الزراعية والتنمية المستدام: سلاسل القيمة العالمية والمزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة والابتكارات الرقمية. روما. <https://doi.org/10.4060/cb0677ar>
يحتوي هذا الكتيب على الرسائل الرئيسية والمحتوى من منشور حالة أسواق السلع الزراعية 2020 .
ترقيم الجداول والأشكال يتوافق مع ذلك المنشور.

صورة الغلاف: ©iStock.com/hadynyah

فبييت نام: إمراة تببع الفواكه الإستوائية في الحي العتيق بمدينة هوي أن.

المحتويات

16	أثر كوفيد-19 على تجارة المنتجات الغذائية والزراعية وسلاسل القيمة العالمية	4	تمهيد
17	الإطار 7.2 استجابات السياسات التجارية لجائحة كوفيد-19	6	الرسائل الرئيسية وتوصيات السياسة
19	إدماج المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة في سلاسل القيمة لتحقيق التنمية المستدامة	8	موجز
19	الشكل 4.3 حصة إنتاج الأسر المعيشية المباع في الأسواق تبعاً لحجم المزرعة في غانا وملاوي وأوغندا وفيت نام على أساس الشرائح الخمسية	8	التجارة والأسواق والتنمية المستدامة
20	الشكل 5.3 متوسط مجموع دخل الأسر المعيشية بحسب جنس رب الأسرة (بالدولار الأمريكي بحسب أسعار عام 2011)	8	الشكل 1.1 تطور تجارة المواد الزراعية والغذائية، 1995-2018
20	الأثر التحويلي للتكنولوجيات الرقمية على الأسواق	9	(تصنيف البلدان في مجموعات بحسب مستوى الدخل)
22	الشكل 3.4 الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت كنسبة مئوية من السكان	9	تطور التجارة والأسواق
23	الشكل 4.4 الأشخاص الذين يستخدمون الإنترنت في بلدان مختارة بحسب نوع الجنس والموقع، 2018 (بالنسبة المئوية)	9	الشكل 4.1 تغير الصادرات والواردات بحسب مجاميع الأغذية، 1995-2018
24	الإطار 2.4 الابتكار الرقمي من أجل تحقيق فوائد شاملة: منصة شوبال الإلكترونية (EChoupai) في الهند وإيسوكو (Esoko) في غانا	11	(تصنيف البلدان في مجموعات بحسب مستوى الدخل)
25		11	مساهمة سلاسل القيمة العالمية الزراعية والغذائية في النمو الاقتصادي
		12	الشكل 1.2 الصادرات الإجمالية على المستوى العالمي والمشاركة في سلسلة القيمة العالمية، 1995-2015
		12	الشكل 2.2 معدلات المشاركة في سلسلة القيمة العالمية في قطاع الزراعة عام 2015
		13	الشكل 6.2 العلاقة بين نمو القيمة المضافة ونمو المشاركة في سلسلة القيمة العالمية بين عامي 1995 و2015 (تصنيف البلدان ضمن مجموعات بحسب مستوى الدخل)
		14	الشكل 9.2 الآثار المتوقعة للانفتاح على التجارة بشأن القيمة المضافة للمنتجات الزراعية والغذائية المصدرّة بحسب عامل الإنتاج، التغييرات بالنسبة المئوية

تهديد

يأتي هذا الإصدار لعام 2020 من حالة أسواق السلع الزراعية في حقبة حرجة من الاقتصاد العالمي والنظم الغذائية العالمية في حين تتصافر جهودنا من أجل مواجهة الجائحة العالمية الناشئة عن تفشي كوفيد -19.

لقد بيّنت لنا الجائحة بوضوح أنه في عالم مترابط، تنتشر الأمراض وتأثيرات التدابير المتخذة لاحتوائها بسرعة عبر الحدود الوطنية. ومع أن الجائحة ليست الموضوع الرئيسي لهذا التقرير، إلا أنها تسلط الضوء على العلاقة الوثيقة بين إنتاج الأغذية واستهلاكها وتجاريتها. ويؤكد هذا أهمية اعتماد نهج متكامل إزاء النظم الغذائية وهو ما يجعل إطلاق تقرير حالة أسواق السلع الزراعية لعام 2020 في هذا الوقت بالذات مجدداً للغاية.

وإني أدعوكم إلى قراءة التقرير ملياً لما يتضمنه من معلومات هامة عن كيفية مساهمة الأسواق في جعلنا أقرب إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة المنبثقة عن خطة عام 2030. ويتضمن تقرير عام 2020 تحليلاً لبيانات جديدة عن التجارة والأسواق في مختلف أنحاء العالم. وهو يعرض دراسة مفصلة للاتجاهات العالمية الرئيسية في أسواق السلع الزراعية الغذائية لمعرفة كيفية جني ثمار المكاسب الاقتصادية والبيئية والاجتماعية وتحفيز التنمية.

وقد ازدادت تجارة المواد الغذائية والزراعية بأكثر من الضعف بالأرقام الحقيقية منذ عام 1995. وأصبحت البلدان الناشئة والنامية مشاركة فعالة في الأسواق العالمية، حتى أنها باتت تستحوذ الآن على ثلث التجارة العالمية تقريباً. وقد أمكن من خلال التطورات التكنولوجية تحويل عمليات الإنتاج والتجارة، ما ساعد في المقابل على بروز سلاسل القيمة العالمية في مجالي الأغذية والزراعة. وتشير تقديرات التقرير لعام 2020 إلى أن أكثر من ثلث الصادرات العالمية من المواد الغذائية والزراعية يتم الاتجار بها ضمن سلسلة قيمة عالمية.

ويعتبر هذا التقرير على وجه التحديد أن حسن أداء الأسواق عامل أساسي من أجل التنمية والنمو الاقتصادي. وقد تشكل التجارة الدولية أداة فعالة وبالإمكان الاستفادة من الأسواق لتحفيز النتائج الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المستدامة. ومن شأن سلاسل القيمة العالمية أن تسهّل على البلدان النامية اندماجها في الأسواق العالمية. فهي إضافة إلى ربط أسواقنا الخاصة بالمواد الغذائية ارتباطاً وثيقاً، توفر آلية لنشر أفضل الممارسات وتشجيع التنمية المستدامة.

لكن يجدر بنا ألا نترك أيًا كان خلف الركب في ظلّ التحولات المتسارعة في الأسواق. لا بل علينا مضاعفة الجهود لإشراك المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة في سلاسل قيمة غذائية حديثة، بما يضمن المداخيل الريفية والأمن الغذائي في كل من المناطق الريفية والحضرية على السواء. ويواجه المزارعون من أصحاب الحيازات الصغيرة العديد من التحديات التي من شأنها أن تقوّض محاولاتهم لزراعة منتجاتهم وتسويقها على نحو فعال. وستتسم بهذا الصدد السياسات والآليات التي تقوم عليها بأهمية حاسمة لتشجيع إنتاجيتهم ومشاركتهم في الأسواق.

وتساعد التكنولوجيات الرقمية الأسواق على تحسين أدائها وهي قادرة على زيادة فرص وصول المزارعين إليها. ويمكن للابتكارات على غرار التجارة الإلكترونية أن تعود بالنفع على المزارعين والمستهلكين على حد سواء. لكن، من أجل ضمان تشاطر مكاسب الابتكار الرقمي مع الفئات الأشدّ فقرًا، لا بد لنا من ردم الفجوة الرقمية القائمة حاليًا. غير أنه من الصعب استباق مجمل التأثيرات المحتملة للابتكار التكنولوجي على طريقة زراعة الأغذية وتجهيزها وتجارتها واستهلاكها. وبتنا نعلم اليوم أنّ تحفيز استخدام التكنولوجيا من شأنه أن يساعدنا على تحقيق مكاسب ملحوظة في هذا المجال. لكن تجدر الإشارة أيضًا إلى أنّ بعض المخاطر الملازمة لاعتماد التكنولوجيا ليست مفهومة بعد على أكمل وجه. ويجدر بنا تكثيف جهودنا المشتركة وضمان أن توّطد الثورة الرقمية عملية التنمية.

إنّ تقرير حالة أسواق السلع الزراعية لعام 2020 يشير بوضوح إلى ضرورة أن نعتمد على الأسواق باعتبارها جزءًا لا يتجزأ من النظام الغذائي العالمي. ويكتسي هذا أهمية خاصة في ظلّ الاختلالات الكبرى سواء أكانت نتيجة جائحة كوفيد-19 أو حالات تفشي الجراد أو تغير المناخ.

إنّ لكل منا دورًا يؤديه في التنمية المستدامة والقضاء على الجوع. وإنّ منظمة الأغذية والزراعة مستعدة لمساندة الأعضاء فيها وشركائها في هذا المسعى.

شو دونيو

المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة

الرسائل الرئيسية وتوصيات السياسة

← من شأن خفض الحواجز أمام التجارة أن يعزّز سلاسل القيمة العالمية ويساهم في تحقيق النمو في قطاعي الزراعة والأغذية. ففي كل مرة تعبر فيها المنتجات الحدود، تخضع لتعريفات مفروضة على الواردات تتفاقم على امتداد سلاسل القيمة العالمية وتعيق توليد القيمة المضافة.

← يجب أن تُستكمل السياسات التجارية التي تعزّز الأسواق المفتوحة بتدابير تحسّن القدرة على التنافس في سلاسل القيمة العالمية الحديثة. وتشمل هذه التدابير الاستثمارات في البنية التحتية، ووضع الأنظمة الفعالة، والأهم من كل ذلك اتخاذ تدابير لغرض تحسين مهارات المزارعين والعمال.

← يواجه المزارعون في كثير من البلدان النامية قيوداً كبيرة تحدّ من إمكانية وصولهم إلى الأسواق. وهذه القيود تكون أكبر أمام النساء. ويمكن للمتطلبات الصارمة في سلاسل القيمة الغذائية الحديثة أن تؤدي إلى زيادة عزلة المزارعين عن آلية السوق.

← منذ عام 1995، تضاغت التجارة الدولية في الأغذية والزراعة من حيث القيمة الحقيقية، ولكن معدل نموها تباطأ منذ الأزمة المالية لعام 2008. وتشارك البلدان النامية والاقتصادات الناشئة على نحو متزايد في الأسواق العالمية، وتشكّل صادراتها أكثر من ثلث التجارة العالمية في المواد الزراعية الغذائية.

← إن زيادة الوعي بالتطورات في الأسواق الزراعية والغذائية العالمية، والفهم المنهجي للسياسات التجارية، أمور حاسمة في التصدي للتحديات المتصلة بعملية التحوّل، والصدمات المالية، والكوارث الطبيعية والأزمات المتعلقة بالصحة، مثل جائحة كوفيد-19.

← ظهرت سلاسل القيمة العالمية بسرعة وهي واسعة الانتشار في قطاعي الأغذية والزراعة. ويتمّ تداول حوالي ثلث الصادرات الزراعية والغذائية العالمية ضمن سلاسل القيمة العالمية.

← تتسع خيارات المزارعين بازدياد مشاركتهم في الأسواق. وتتيح لهم الأسواق الزراعية اتخاذ قرارات أفضل بشأن ما ينتجونه وكيفية إنتاجه وكيفية الاستثمار في مزارعهم وفي أسرهم وفي أنفسهم. ويمكن أن يفضي ذلك إلى تحسين سبل العيش في قطاع الزراعة أو في سائر القطاعات الاقتصادية.

← يمكن تسخير الأسواق الزراعية وأسواق الأغذية لتحقيق نتائج إيجابية مستدامة. ومن شأن تعزيز خطة إصدار شهادات الاستدامة الطوعية وتطبيقها على نطاق واسع أن يعالج المقايضات بين الأهداف الاقتصادية والبيئية والاجتماعية.

← يمكن الاستفادة من التكنولوجيات الرقمية في معالجة إخفاقات السوق وتيسير دمج المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة في الأسواق وسلاسل القيمة. ويمكن لهذه التكنولوجيات أيضاً أن تعزز التجارة الدولية وتحسن الترتيبات المؤسسية القائمة على السوق بفعالية من أجل المساهمة في تحقيق نتائج مستدامة.

← يتطلب فهم التحديات الناشئة عن التكنولوجيات الرقمية ومعالجة المخاطر المصاحبة لاستخدامها توطيد التعاون وتوافق الآراء بين جميع أصحاب المصلحة، بما يشمل الحكومات والقطاع الخاص والمزارعين أنفسهم، من أجل تحسين آليات الحوكمة.

التجارة والأسواق والتنمية المستدامة

التي نواجهها بما يشمل القضاء على الفقر والجوع وإعادة الموارد الطبيعية إلى ما كانت عليه، وإدارتها على نحو مستدام. وتدمج أهداف التنمية المستدامة الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة أي البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، مع مقاصد مترابطة على نحو وثيق.

وتمثل الزراعة عنصرًا محوريًا في خطة عام 2030. وتُظهر معظم أهداف التنمية المستدامة الروابط القائمة بين الزراعة والأمن الغذائي، والنمو الاقتصادي، والعمالة، والقضاء على الفقر، وإدارة البيئة والموارد الطبيعية، والتغذية والصحة. وهي روابط تحدها الأسواق. ويبحث هذا التقرير في السياسات والمؤسسات التي بإمكانها تعزيز النمو الاقتصادي وتسخير الأسواق الزراعية والغذائية للمساهمة في تحقيق نواتج مستدامة سواء أكانت اقتصادية أو اجتماعية أو بيئية.

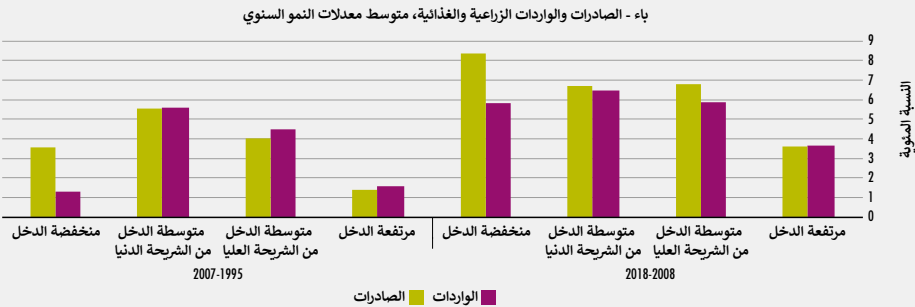
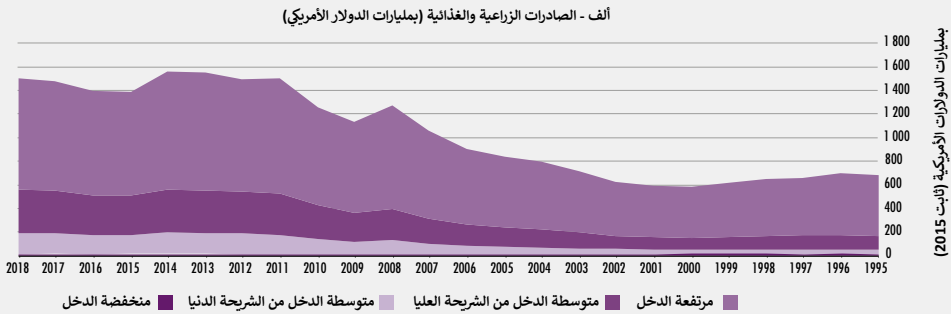
ويستكشف تقرير حالة أسواق السلع الزراعية لعام 2020 تطور التجارة والأسواق وينظر في دورهما في النمو والتنمية المستدامة. وهو ينظر بالتحديد في نشأة سلاسل القيمة العالمية في مجال الأغذية والزراعة؛ وفي مدى مشاركة المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة في البلدان النامية في سلاسل القيمة؛ وفي الآثار التحويلية للتكنولوجيا الرقمية على الأسواق.

تكمن التجارة والأسواق في صميم عملية التنمية. وفي مجال الأغذية والزراعة، توسع الأسواق نطاق خيارات المستهلكين وتولد حوافز للمزارعين. وبالتالي، فإن الأسواق تمكن من تخصيص الموارد على النحو الأمثل وتوفير وسائل الربط بين الزراعة وسائر قطاعات الاقتصاد، ما يجعل الأسواق حاسمة الأهمية للتحوّل البنوي للاقتصاد. وتمثل كيفية إسهام التجارة والأسواق في تحقيق التنمية المستدامة موضوع إصدار عام 2020 من تقرير حالة أسواق السلع الزراعية.

وتؤدي الأسواق التي تعمل بشكل جيد دورًا مهمًا في دفع عجلة النمو الاقتصادي؛ ولكن آلية السوق لا تضمن توفير مجمل المنافع الاجتماعية والبيئية التي تعتبر أساسية للتنمية المستدامة. وفي بعض الحالات، قد تفشل الأسواق في التوفيق بين مصلحة الأفراد ومصلحة المجتمع ككل، ولكن أيضًا احتياجات الأجيال المقبلة التي تشكل جزءًا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

وتهدف خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة المنبثقة عنها وعددها 17 هدفًا، إلى توفير مستقبل أفضل وأكثر استدامة للجميع. وهي تتصدى للتحديات العالمية

الشكل 1.1 تطور تجارة المواد الزراعية والغذائية، 1995-2018 (تصنيف البلدان في مجموعات بحسب مستوى الدخل)



ملاحظة: تستند كل الحسابات إلى قيم التجارة بأسعار عام 2015. وتقوم مجموعات الدخل القطري على تصنيف البنك الدولي. وتستند الحسابات الواردة في القسم بء إلى متوسطات ثلاث سنوات لقيم التجارة بأسعار عام 2015. المصدر: حسابات منظمة الأغذية والزراعة باستخدام بيانات قاعدة الأمم المتحدة للبيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية (UN COMTRADE) (اتمّ الاطلاع عليها في مايو/أيار 2020).

تطور التجارة والأسواق

وتشارك الاقتصادات الناشئة والبلدان النامية على نحو متزايد في الأسواق العالمية للمنتجات الزراعية والغذائية؛ وقد ارتفعت صادراتها إلى ما يزيد عن ثلث إجمالي الصادرات العالمية (الشكل 1.1).

منذ عام 1995، زاد حجم التجارة الدولية في الأغذية والزراعة بأكثر من الضعف بالأرقام الحقيقية حتى وصلت قيمته إلى 1.5 ترليون دولار أمريكي في عام 2018.

الحضرية إلى التبضع في المتاجر الكبرى وينفقون حصة أكبر من مدخولهم على تناول الطعام خارج منازلهم.

وفي الوقت نفسه، أدى التقدم المحرز على صعيد التكنولوجيا الرقمية إلى تحسين الاتصالات بين السكان، وهو ما يؤثر في العمق على الاقتصادات والمجتمعات. فيؤدي تحسين الاتصالات إلى توليد قرب ثقافي ما يؤثر بدوره على الأفضليات الغذائية لدى المستهلكين. وكذلك يمكن للمزارعين والشركات تنسيق عملياتهم على نحو أفضل عبر الحدود بفضل سهولة التواصل بين الطرفين وبإمكانهم أن يصبحوا جزءًا من سلاسل القيمة العالمية. وتشير التقديرات في هذا التقرير إلى أن أكثر من ثلث التجارة في الأغذية والزراعة يجري في إطار سلاسل القيمة العالمية ويعبر الحدود مرتين على الأقل، بما أنه يجري أولاً تصدير السلع الأولية ليتم تجهيزها إلى منتجات غذائية يُعاد تصديرها في ما بعد (الشكل 1.2).

وقد توقف تطور سلاسل القيمة العالمية للتجارة الدولية في الأغذية والزراعة بسبب الأزمة المالية في عام 2008. ومنذ ذلك الحين، أثر تباطؤ الاقتصاد العالمي، خاصة في الاقتصادات الناشئة، على التجارة وسلاسل القيمة العالمية (الشكل 1.1). ومنذ الأشهر الأولى من عام 2020، تواجه الأسواق المحلية والعالمية على السواء تحديات كبيرة مرة أخرى بسبب تفشي فيروس كوفيد-19 والقيود التي فرضت على تنقل السكان والسفر الدولي لاحتواء انتشار الجائحة. ومن المتوقع أن تضرّ الجائحة وآثارها بالتجارة بشكل ملحوظ. وأشارت منظمة التجارة العالمية إلى أن تجارة السلع العالمية ستنخفض بنسبة

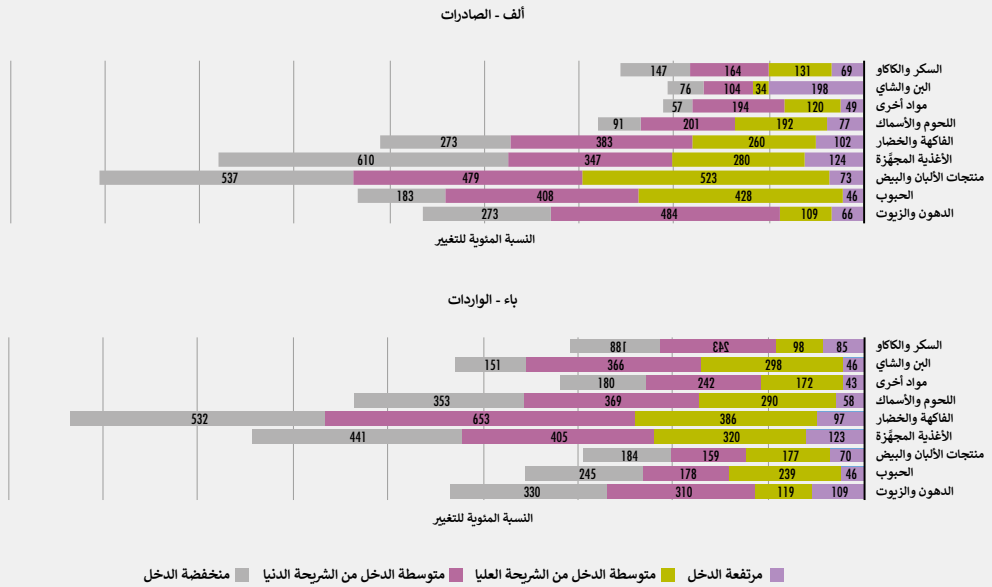
ويُعزى هذا النموّ في التجارة إلى دوافع عدة. فقد أدى انخفاض تكاليف النقل إلى خفض كلفة المبادلات التجارية. وتمثل السياسات التجارية وانخفاض التعريفات على المدخلات - نتيجة اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن الزراعة الذي دخل حيز النفاذ في يناير/ كانون الثاني 1995 والعديد من الاتفاقات التجارية الثنائية والإقليمية - دوافع رئيسية كامنة وراء تشجيع التجارة في الأغذية والزراعة.

وأدت هذه الدوافع، إلى جانب ارتفاع المداخيل في البلدان المتقدمة والنامية على السواء، إلى تحفيز توسع التجارة في الأغذية والزراعة. ويرتبط نموّ الدخل أيضًا بالاتجاهات الديمغرافية، مثل التوسّع الحضري، وهي اتجاهات تنطوي على أساليب عيش جديدة وتغيرات في الأنماط الغذائية، ما يؤثر في التجارة والأسواق. ومع تقدّم البلدان، يستهلك السكان كميات أقل من المواد الغذائية الأساسية وكميات أكبر من اللحوم ومنتجات الألبان والفاكهة والخضار. وتتجلّى هذه التغيرات التي تطرأ على الأنماط الغذائية في أنماط التجارة الدولية (الشكل 1.4).

ويحدث التوسّع الحضري في البلدان النامية بوتيرة أسرع مما كانت عليه في أوروبا مثلاً، وقد أثر ذلك في أسواق الأغذية المحلية. وأدى تفضيل المستهلكين للخيارات المريحة وجودة الأغذية وسلامتها إلى تعزيز التنسيق العمودي لسلاسل القيمة الغذائية. وفي بلدان آسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، زادت مبيعات سلاسل المتاجر الكبرى الرائدة بما يصل إلى عشرة أضعاف بين مطلع القرن الماضي وعام 2018. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، يميل أيضًا سكان المناطق

موجز عن حالة أسواق السلع الزراعية 2020

الشكل 4.1 تقيّر الصادرات والواردات بحسب مجاميع الأغذية، 1995-2018 (تصنيف البلدان في مجموعات بحسب مستوى الدخل)



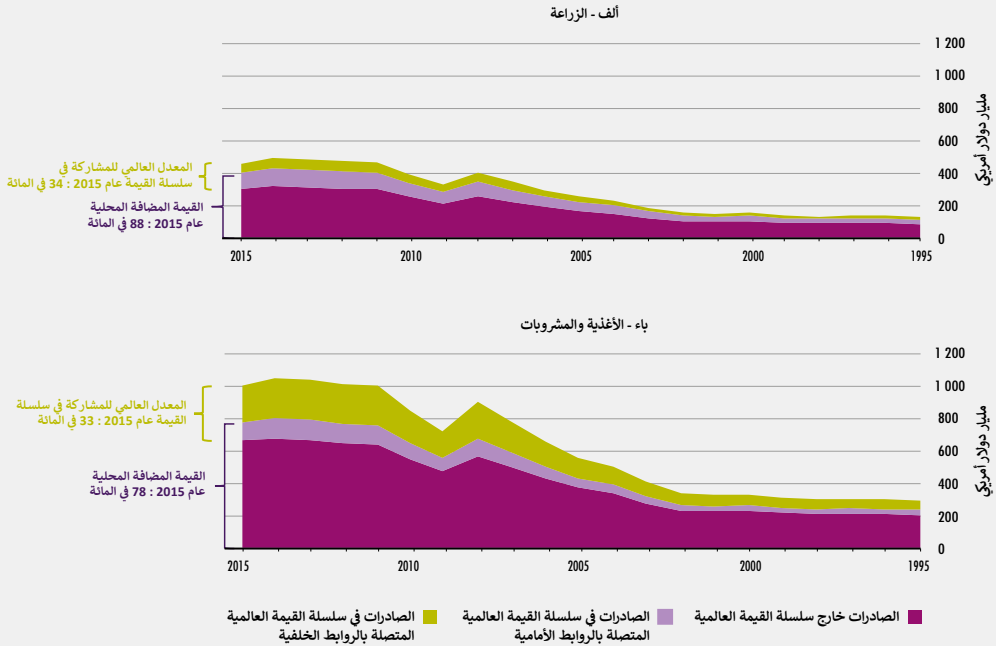
ملاحظة: تستند الحسابات إلى متوسطات ثلاث سنوات من قيم التجارة بأسعار عام 2015. ولأغراض التوضيح، تظهر النسبة المئوية للتغيير من 1995 إلى 2018 بحسب مجموعة دخل كل بلد في عمود واحد حسب إجمالي الأغذية. ولا يمكن إضافة النسبة المئوية للتغييرات في المجاميع الغذائية. المصدر: حسابات منظمة الأغذية والزراعة باستخدام بيانات قاعدة الأمم المتحدة للبيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية (UN Comtrade) (تمّ الاطلاع عليها في مايو/أيار 2020).

لإقامة الصلات بين مناطق إنتاج الأغذية والمراكز الحضرية من خلال قنوات خاصة (باتباع تدابير السلامة، مثل إجراء الفحوص، والتباعد الجسدي وغير ذلك من ممارسات النظافة) لتسريع وتيرة تسليم الأغذية المغذية والقابلة للتلف إلى السكان المتضررين. وعلى المستوى العالمي، التزم واضعو السياسات في العديد من

تتراوح بين 13 و 32 في المائة بسبب جائحة كوفيد-19 التي أدت إلى تعطيل الأنشطة الاقتصادية.

وتسند الحكومات والقطاع الخاص أولوية عالية للحفاظ على سلاسل القيمة الغذائية وحسن عملها في ظل القيود المفروضة على التنقل. وتبذل الجهود

الشكل 1.2 الصادرات الإجمالية على المستوى العالمي والمشاركة في سلسلة القيمة العالمية، 1995-2015



ملاحظة: إن الصادرات في سلسلة القيمة العالمية المتصلة بالروابط الخلفية هي مجموع القيمة المضافة الخارجية في البلدان، وهي القيمة المضافة الكاملة التي كانت أصلاً جزءاً من الصادرات في وقت سابق في سلسلة القيمة؛ وعلى الصعيد العالمي، هذا يمثل القيمة المضافة المحسوبة مرة ثانية، أما الصادرات في سلسلة القيمة العالمية المتصلة بالروابط الأمامية، فهي الصادرات التي سوف يُعاد تصديرها لاحقاً، وتجميعها مجدداً في البلدان، والصادرات خارج سلسلة القيمة العالمية هي الصادرات التي لا تتدفق من خلال سلاسل القيمة العالمية. وتُضاف الصادرات المتصلة بالروابط الخلفية والأمامية إلى المشاركة في سلسلة القيمة العالمية؛ كما أن الصادرات المتصلة بالروابط الأمامية والصادرات غير المتصلة بسلسلة القيمة العالمية تُضاف إلى القيمة المضافة المحلية، ويتم تجميعها في البلدان، ومجموع العناصر الثلاثة يساوي الصادرات الإجمالية. انظر الإطار 1.2 للتعريفات.

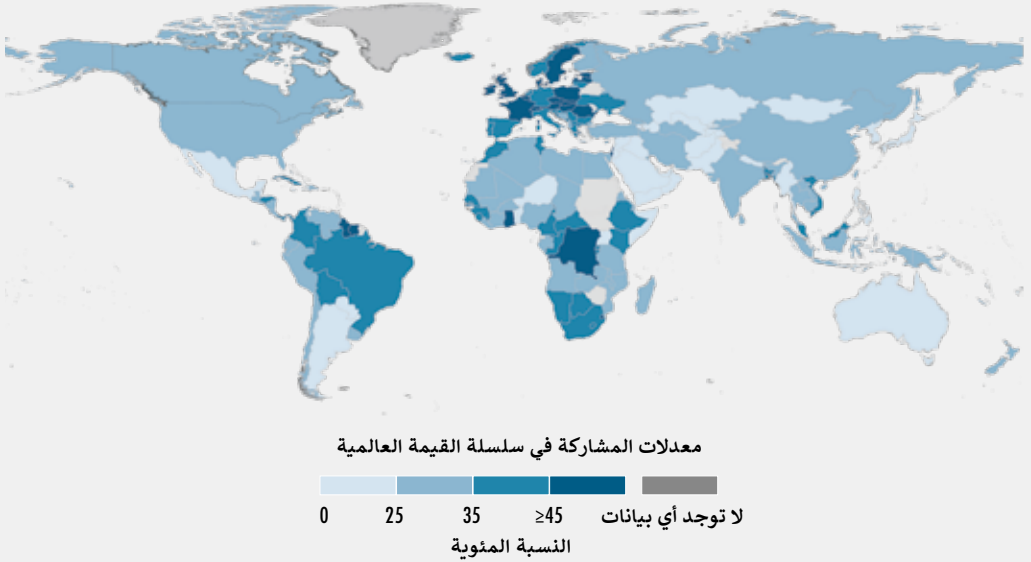
المصدر: تحليل Dellink وآخرين لمنظمة الأغذية والزراعة، 2020.

مساهمة سلاسل القيمة العالمية الزراعية والغذائية في النمو الاقتصادي

أصبحت سلاسل القيمة العالمية جزءاً هاماً من تجارة الأغذية والمنتجات الزراعية (الشكل 2.2). وتُجزئ سلاسل القيمة العالمية عملية الإنتاج إلى

البلدان الرئيسية المصدرة للأغذية بعدم فرض تدابير تجارية تقييدية، مثل حظر التصدير، لضمان استمرار التجارة في نقل المنتجات الغذائية والزراعية من مناطق الفائض الغذائي إلى مناطق العجز الغذائي، ما يعزز بالتالي الأمن الغذائي على المستوى العالمي. ■

الشكل 2.2 معدلات المشاركة في سلسلة القيمة العالمية في قطاع الزراعة عام 2015



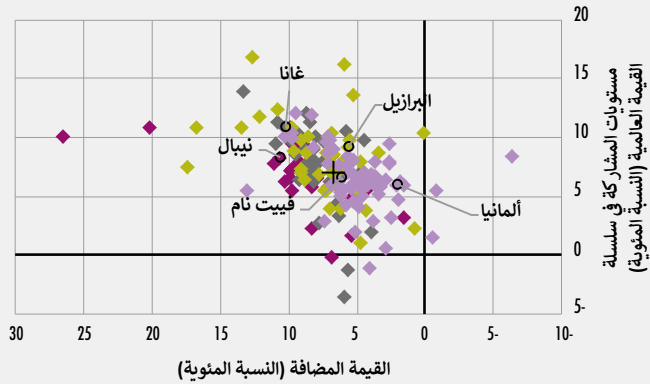
ملاحظات: إن معدلات المشاركة في سلسلة القيمة العالمية هي مجموع الروابط الأمامية والخلفية في تلك السلسلة كمعدل من الصادرات الإجمالية. أنظر الإطار 1.2 للتعريف.
المصدر: تحليل منظمة الأغذية والزراعة من جانب Dellink وآخرون، 2020.

وتبيّن الأدلة الناشئة أن المشاركة في سلاسل القيمة قد تكون أكثر فائدة للنمو والإنتاجية من التجارة الثنائية غير المتصلة بسلسلة القيمة العالمية. بالفعل، ثمة ارتباط إيجابي بين نمو القيمة المضافة الزراعية والغذائية والنمو في المشاركة في سلسلة القيمة العالمية، مع أن هذا لا يعني وجود علاقة سببية (الشكل 6.2). ففي القطاعين - الزراعة والأغذية والمشروبات - غالبًا ما تشهد البلدان التي تسجل معدل نمو أعلى في

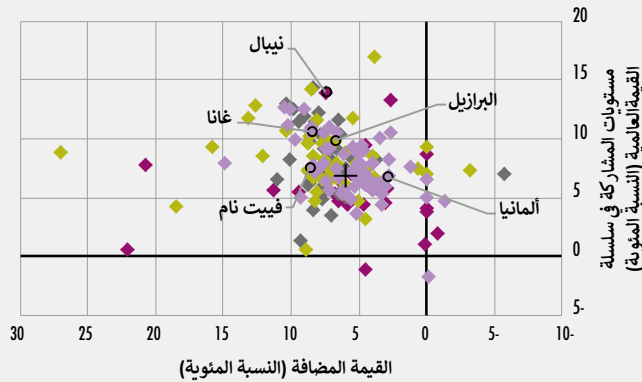
مراحل في بلدان مختلفة لتحقيق المكاسب على مستوى الكفاءة. ويتيح ذلك للمزارعين والشركات في البلدان النامية فرصة تخطي العقبات الناجمة عن الافتقار إلى قطاعات غذائية محلية متطورة بما فيه الكفاية وموجهة نحو التصدير. وأصبح لدى السكان المزيد من الخيارات للمشاركة في الأسواق العالمية، وبات بإمكانهم الاستفادة على نحو أفضل من ميزتها النسبية في أي مرحلة من مراحل سلسلة القيمة التي يختارونها.

الشكل 6.2 العلاقة بين نمو القيمة المضافة ونمو المشاركة في سلسلة القيمة العالمية بين عامي 1995 و2015 / تصنيف البلدان ضمن مجموعات بحسب مستوى الدخل

ألف - الزراعة



باء - الأغذية والمشروبات



◆ منخفضة الدخل ◆ متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا ◆ متوسطة الدخل من الشريحة العليا ◆ مرتفعة الدخل

ملاحظة: المشاركة في سلسلة القيمة المضافة تعكس النمو في مستويات المشاركة، وليس في المعدلات. أما القيمة المضافة، فتعكس إجمالي القيمة المضافة القطاعية في الإنتاج. وتعكس معدلات النمو متوسط معدلات النمو السنوي بين عامي 1995 و2015.

المصدر: Dellink وآخرون، 2020.

الوقت نفسه، تعزيز الإنتاجية ونمو الدخل عبر مختلف البلدان. وثمة حاجة إلى بذل جهود فعالة لمراعاة اعتبارات الاستدامة في التجارة.

وتتسم السياسات التجارية بأهمية حاسمة. فيما أن سلاسل القيمة العالمية تعبر بلداناً مختلفة، تجتاز المنتجات الحدود عدة مرات وتخضع للتعريفات في كل منها. وبالتالي، يمكن أن يساعد خفض الحواجز التجارية وتقليص عددها في تعزيز سلاسل القيمة العالمية. وهذا أمر هام بالنسبة إلى البلدان النامية. ويمكن لخفض التعريفات على الواردات في سلسلة القيمة العالمية، أن يزيد من المدخلات والمنتجات الوسيطة المستوردة. ويحفز ذلك بدوره الإنتاج والصادرات، فيحقق مكاسب كبيرة في الإنتاجية والعمالة والدخل.

ويمكن أن يؤدي فتح الأسواق العالمية وتشجيع سلاسل القيمة العالمية إلى إحداث آثار غير مباشرة هامة عن طريق نقل التكنولوجيا والمعارف. ولكن، كي تكون هذه الآثار مكاسب دائمة، لا بد من وضع سياسات تكميلية لتعزيز القدرة التنافسية، مثل التدابير التي تحسن الحوكمة والبنى الأساسية، وترفع مستوى المهارات وتزيل القيود في أسواق العمل. غير أن هناك شواغل بشأن الآثار القصيرة الأجل الناجمة عن انفتاح التجارة، لا سيما تلك المترتبة على توزيع الدخل وانعدام المساواة.

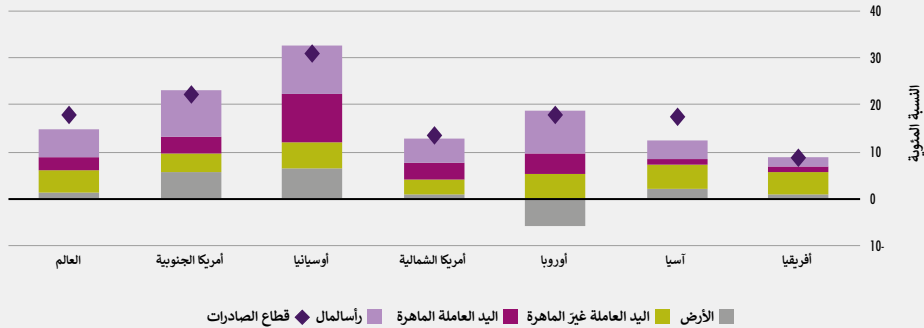
في المتوسط، يمكن للتجارة والمشاركة في سلسلة القيمة العالمية أو تؤثر إيجابياً على الدخل الزراعي، من حيث القيمة المضافة المحلية وحصه

« المتوسط للقيمة المضافة نموًا أعلى في مستويات المشاركة في سلسلة القيمة العالمية.

وبالنسبة إلى البلدان النامية، يمكن لسلاسل القيمة العالمية أن تكون وسيلة هامة للنمو. إذ يمكن لهذه السلاسل التي يجري تنسيقها عن كثب، أن تزيد من آثار التجارة الدولية على النمو - فقد تزيد الآثار غير المباشرة للتكنولوجيا والمعارف من الإنتاجية وتحسن فرص العمل وتزيد المدخيل. وتشير البحوث التي أجريت في إطار تقرير حالة أسواق السلع الزراعية لعام 2020، إلى أنه في المتوسط وعلى المدى القصير، قد تؤدي زيادة مشاركة قطاع الزراعة في سلاسل القيمة العالمية بنسبة 10 في المائة إلى ارتفاع إنتاجية اليد العاملة بحوالي 1.2 في المائة. ويتجلى هذا الأثر الفوري أيضًا من خلال الآثار الإيجابية الطويلة الأمد والمستدامة على الإنتاجية والتي من شأنها أن تعود بمنافع هامة على البلدان النامية.

ويمكن أن تسفر زيادة المشاركة في سلاسل القيمة العالمية عن نتائج بيئية إيجابية وسلبية. فمن جهة، تعزز سلاسل القيمة العالمية النمو؛ ومن جهة أخرى، قد لا تؤدي بالضرورة إلى إدارة الموارد الطبيعية على نحو أفضل. فعلى سبيل المثال، ثمة مخاوف من أن تساهم زيادة إنتاج المحاصيل المخصصة للتصدير، نتيجة الانفتاح التجاري، إلى إزالة الغابات. ولكن سلاسل القيمة العالمية المتسقة مع أهداف التنمية المستدامة، ومنها مثلًا تلك التي تلتزم بالقواعد والمعايير، قد تنشر تكنولوجيات وممارسات مستدامة. ويمكنها في

الشكل 9.2 الآثار المتوقعة للانفتاح على التجارة بشأن القيمة المضافة للمنتجات الزراعية والغذائية المصدرة بحسب عامل الإنتاج، التغييرات بالنسبة المئوية



ملاحظة: يتألف سناريو المحاكاة من إزالة جميع التعريفات والإعانات والضرائب (الزراعية الغذائية وغيرها) على المخرجات الزراعية الغذائية والمدخلات الزراعية. وتعكس الصادرات القطاعية القيمة المضافة المحلية والخارجية التي تصدرها قطاعات الأغذية الزراعية. المصدر: بالاستناد إلى التحليل الذي يوفره سلفاتيشي، 2020.

على هذه الاتفاقات أن يعزز التنسيق العمودي وسلاسل القيمة. ويمكن لتغطية هذه الاتفاقات للعديد من القطاعات الاقتصادية أن يعزز أثرها على سلاسل القيمة العالمية للأغذية الزراعية، بما أن حصة كبيرة من قيمة صادرات المواد الزراعية الغذائية تتأتى من قطاعات أخرى إلى جانب الأغذية أو الزراعة. فعلى الصعيد العالمي مثلاً، يتأتى نحو 38 في المائة من القيمة المضافة في الصادرات الغذائية من الخدمات المستوردة.

ويمكن لاتفاقات التجارة الإقليمية أن تكون مفيدة في تعزيز التجارة في سلاسل القيمة العالمية. فمن شأن خفض التعريفات بين الأطراف الموقعة

العمالة. وفي البلدان النامية خاصة، قد تولد مشاركة أكبر في سلسلة القيمة العالمية مزيداً من فرص العمل للعمال غير الماهرين. بالفعل، من المتوقع أن تؤدي مشاركة أكبر في سلسلة القيمة العالمية، من خلال إزالة الحواجز أمام التجارة والسياسات المشوهة، إلى زيادة كبيرة نسبياً في الطلب على اليد العاملة غير الماهرة في الأقاليم حيث يكون متوسط الدخل للفرد الواحد منخفضاً (الشكل 9.2).

ويمكن لاتفاقات التجارة الإقليمية أن تكون مفيدة في تعزيز التجارة في سلاسل القيمة العالمية. فمن شأن خفض التعريفات بين الأطراف الموقعة

المقايضات بين الكفاءة والقدرة على الصمود في وجه الصدمات استراتيجيةً في الأجل الطويل. كما أن التحوّل عن التجارة الدولية وسلاسل القيمة العالمية قد يقوّض بشكل كبير مكاسب الكفاءة المتصلة بالميزة النسبية، وقد يؤدي إلى زيادة الأسعار الغذائية المحلية - وهي نتيجة غير مرغوب بها في أوقات تراجع الدخل. وتتطلب جائحة كوفيد-19 التعاون والتنسيق على الصعيد الدولي عوضاً عن السعي إلى تحقيق الكفاية الذاتية في الأغذية. وفيما لا تحصل الآثار في العالم في الوقت ذاته، يمكن أن تساعد التجارة الدولية في إدارة المخاطر وأن تساهم في القدرة على الصمود.

إنما يأتي التهديد الأكبر بالنسبة إلى الأمن الغذائي من حظر التصدير. وقد شددت منظمة الأغذية والزراعة، مع منظمات دولية أخرى مثل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة التجارة العالمية والبنك الدولي، على ضرورة السهر على استمرار عمل سلاسل القيمة في الأغذية والزراعة، وعلى الآثار الضارة التي قد تنجم عن القيود المفروضة على التصدير على الأسواق العالمية. وخلال أزمة أسعار المواد الغذائية في الفترة 2007-2008، تفاقم تقلب الأسعار بفعل حظر التصدير والتصعيد السريع في شراء مخزونات الأغذية من خلال الاستيراد. وكانت نتائج هذه التدابير مؤذية جداً للبلدان المنخفضة الدخل التي تعتمد على استيراد الأغذية، ولجهود المنظمات الإنسانية لشراء الإمدادات.

واستجاب صانعو السياسات في العالم. ففي خلال اجتماع وزراء الزراعة في مجموعة

في ربيع عام 2020، كانت لجائحة كوفيد- والقيود المفروضة على حركة الأشخاص لاحتوائها آثار حادة على السلع والخدمات التي تعتمد على النقل، وبخاصة الشحن البري والجوي، وعلى توفّر اليد العاملة الزراعية على الصعيدين المحلي والدولي. وقد ولدت هذه العوامل اختلالات إجمالية في لوجستية سلاسل القيمة الغذائية، على المستويين العالمي والمحلي، مما يعيق نقل المدخلات الغذائية والزراعية (أنظر أيضاً الإطار 2.1 في الجزء الأول). وعند إعداد هذا التقرير، لم يكن الشحن البحري قد تأثر إلى حد كبير - حيث أن سلطات دولة الميناء تنسّق إجراءاتها لاستمرار العمل في الموانئ والنقل البحري. غير أن تعطّل الشحن الجوي - جراء تراجع الرحلات الجوية في العالم بنسبة 70 في المائة بين يناير/كانون الثاني وأبريل/نيسان 2020 - أفضى إلى تحديات، لا سيما أمام تجارة الأغذية القابلة للتلف مثل الفاكهة.

ومع أن الجائحة أطلقت، مرّة أخرى، نقاشاً حول العولمة، قد تتطلب القيود المفروضة على السفر والحركة إعادة توازن في الأجل القصير بين سلاسل القيمة العالمية والمحلية لضمان توفّر الأغذية، وخاصة بالنسبة إلى الشرائح السكانية الأضعف. أمّا في الأجل الطويل، فقد تؤدي الآثار الاقتصادية للجائحة إلى تعديلات في أنماط التجارة التي قد تؤثر على سلاسل القيمة العالمية، على غرار التباطؤ الاقتصادي بعد الأزمة المالية عام 2008. وتعرّز سلاسل القيمة العالمية القنوات التي تنتشر من خلالها التكنولوجيا والمعرفة. وهذه القنوات ذاتها تنقل الصدمات الاقتصادية وآثارها. ولا يجب أن يشكّل قطع هذه القنوات لمعالجة

السلاسل العالمية للإمدادات الغذائية، تماشيًا مع قواعد منظمة التجارة العالمية. علاوةً على ذلك، تعهد الاتحاد الأوروبي و21 عضوًا آخر في منظمة التجارة العالمية بضمان حسن أداء السلاسل العالمية لتوريد الأغذية، والتزموا بتحقيق تجارة مفتوحة وقابلة للتوقع للمنتجات الزراعية والغذائية خلال الجائحة.

العشرين في 21 أبريل/نيسان 2020، التزم الوزراء «بالاحتراس من أي تدابير تقييد غير مبررة قد تفضي إلى تقلب مفرط في أسعار الأغذية في الأسواق الدولية، وتهدد الأمن الغذائي والتغذية لدى شرائح سكانية كبرى في العالم، وبخاصة الأشد ضعفًا من بينهم الذين يعيشون في بيئات يتدنّى فيها الأمن الغذائي». واتفقوا أيضًا على تنفيذ تدابير شفافة ومؤقتة، لا تؤدي إلى اختلالات في

المصادر: منظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة التجارة العالمية، 2020؛ منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والبنك الدولي وبرنامج الأغذية العالمي، 2020؛ الإعلان الصادر عن الاجتماع الاستثنائي لوزراء الزراعة، أبريل/نيسان 2020؛ ومنظمة التجارة العالمية، 2020.

تؤدي جائحة كوفيد-19 إلى مزيد من الاختلالات في إمكانات هذه السلاسل في التجارة العالمية والنمو. وتشجع سلاسل القيمة العالمية الروابط التجارية التي تعمل بمثابة قنوات لنقل التكنولوجيا والمعارف خلال فترات النمو الاقتصادي؛ وبالمثل، بإمكانها نقل الصدمات الاقتصادية وآثارها. وفي الوقت الذي تحاول فيه الشركات معالجة المقايضات بين الكفاءة والقدرة على الصمود مع التباطؤ الاقتصادي، قد تسعى إلى توطين الإنتاج الغذائي من خلال إعادة أنشطة الإنتاج إلى بلد المنشأ حيثما تسمح الأغذية بذلك (الإطار 7.2).

ومن شأن هذه الاستراتيجيات أن تقوّض بشكل كبير المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة والمرتبطة بالميزة النسبية، وقد تزيد أسعار المواد الغذائية المحلية، وهو أمر غير مرغوب فيه في

« إلى إصلاح السياسات وارتفاع مستويات التكامل بين الأطراف الموقعة على هذه الاتفاقات. ومع أن الكثيرين يعتبرون أن هذه الاتفاقات هي بمثابة ركائز لنظام تجاري عالمي، لا بدّ من استكمال زيادة التركيز على التجارة الإقليمية من خلال تشجيع التجارة المتعددة الأطراف للمساهمة في النمو الاقتصادي للبلدان، مثل تلك الواقعة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وهي بلدان تقوم بمعظمها بمبادلات تجارية مع الشركاء العالميين بدلاً من الشركاء الإقليميين.

أثر كوفيد-19 على تجارة المنتجات الغذائية والزراعية وسلاسل القيمة العالمية

أدت الأزمة المالية في عام 2008 والتباطؤ الاقتصادي الناجم عنها إلى تعثر تطور سلاسل القيمة العالمية للأغذية والمنتجات الزراعية، ومن المتوقع أن

في الأسواق العالمية والمحلية على السواء وإشراكهم في عملية التنمية. وفي البلدان النامية، يبيع تقريبًا جميع المزارعين منتجاتهم إلى الأسواق ويشترون منها. ولكن أداء الأسواق ضعيف وتكاليف المعاملات مرتفعة. وما زالت معدلات تسويق المنتجات لدى العديد من المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة منخفضة (انظر الشكل 4.3 والشكل 5.3).

فبالنسبة إلى العديد منهم، لا تؤدي الأسواق، مثل أسواق التأمين والتسليف، وظيفتها، وهي غائبة كليًا. ولهذا الأمر تداعيات هامة على الأمن الغذائي وسبل العيش والتنمية.

وقد تؤدي نشأة سلاسل القيمة العالمية ومتطلباتها الصارمة في ما يتعلق بجودة الأغذية وسلامتها إلى تهميش أصحاب الحيازات الصغيرة بدرجة أكبر، علمًا أنهم يتمتعون بالقليل من المهارات وبقدرة محدودة على الحصول على التكنولوجيا والمدخلات. وبالتالي، فإن السياسات العامة ضرورية لتهيئة بيئة تمكن الأسواق من الازدهار، مثلًا من خلال تحسين الهياكل الأساسية والخدمات في الأرياف والتعليم والتكنولوجيا الإنتاجية. وبالإضافة إلى هذه السياسات، يمكن للنماذج التجارية الشاملة، مثل الزراعة التعاقدية التي يفودها القطاع الخاص وتدعمها الحكومات والمجتمع المدني، أن تساعد المزارعين على الاندماج في سلاسل القيمة الحديثة والأكثر تعقيدًا.

وتشمل الحلول المبتكرة أيضًا برامج متعددة الأوجه تعالج في الوقت نفسه القيود المتعددة

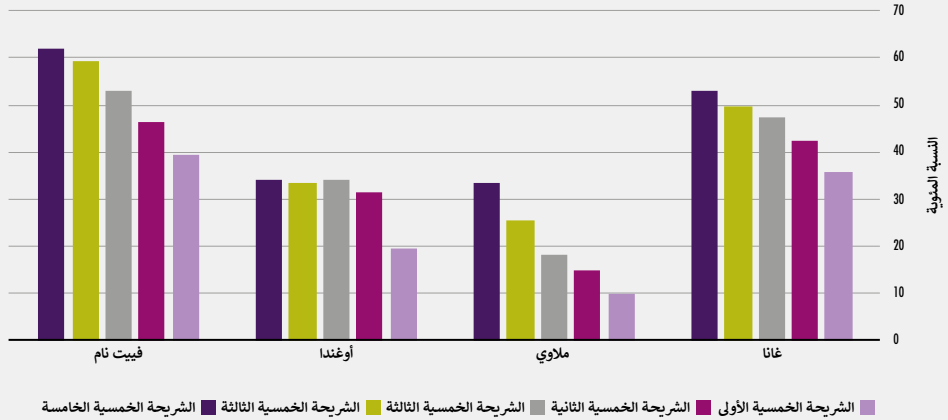
ظل انخفاض المدخيل. ويعدّ الاعتماد على الأغذية والمنتجات الزراعية من مصادر محلية ومتعددة من مختلف أنحاء العالم، شكلاً من أشكال القدرة على الصمود أمام انعدام الأمن الغذائي والانكماش الاقتصادي. وتقتضي الصدمات العالمية مثل الأزمة المالية في عام 2008 وجائحة كوفيد-19 تعاونًا وتنسيقًا دوليين بدلًا من اتخاذ تدابير تعزز الاكتفاء الذاتي الغذائي، لا سيما عندما لا تحدث الآثار في جميع البلدان في الوقت نفسه. وبالتالي، توفر التجارة سبيلًا فعالًا لتحسين إدارة المخاطر الناجمة عن الصدمة وزيادة القدرة على الصمود. وفي سياق كوفيد-19، يمكن للجهود الرامية إلى تقليص الاختلافات في سلاسل القيمة العالمية إلى الحد الأدنى وتعزيز تجارة المنتجات الغذائية والزراعية، أن تحقق منافع قصيرة وطويلة الأجل على السواء. ■

إدماج المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة في سلاسل القيمة لتحقيق التنمية المستدامة

إنّ العلاقة بين التجارة والنمو هي علاقة معقدة، وما زال تأثير العولمة على توزيع الدخل في البلدان وفي ما بينها قيد المناقشة منذ وقت طويل. ومع توسع التجارة، تحقق جميع البلدان المكاسب، ويشهد العديد منها معدلات نمو سريعة. ولكن، في الوقت نفسه، قد تتسع الفجوة بين البلدان النامية المنخفضة الدخل والاقتصادات المتقدمة والناشئة. ويشير بعض المحللين إلى أن قوى العولمة لا تعود بالنفع على تلك التي لا تستطيع المنافسة على الصعيد العالمي.

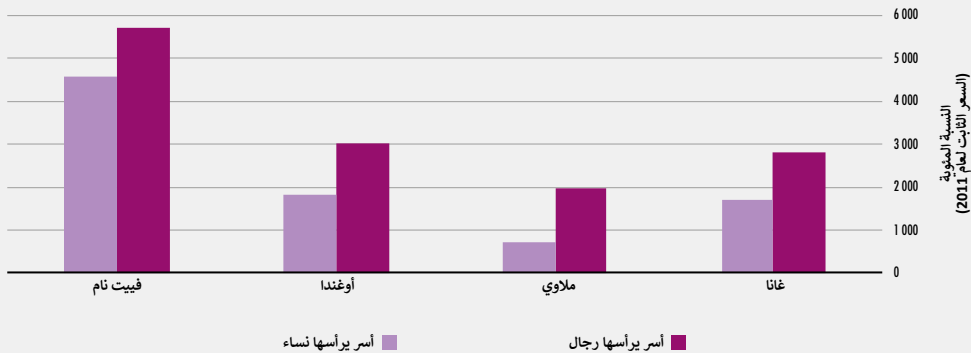
ففي مجال الزراعة مثلًا، تتمثل إحدى المسائل الرئيسية في كيفية إدماج المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة

الشكل 4.3 حصة إنتاج الأسر المعيشية المباع في الأسواق تبعا لحجم المزرعة في غانا وملاوي وأوغندا وفييت نام على أساس الشرائح الخمسية



المصدر: بيانات منظمة الأغذية والزراعة عن أصحاب الحيازات الصغيرة، منظمة الأغذية والزراعة (متاح على: <http://www.fao.org/family-farming/data-sources/dataportrait/farm-size/en>). تم تجميع البيانات من دراسات قياس مستويات المعيشة (غانا 2013، ملاوي 2011، أوغندا 2012، فييت نام 2008)

الشكل 5.3 متوسط مجموع دخل الأسر المعيشية بحسب جنس رب الأسرة (بالدولار الأمريكي بحسب أسعار عام 2011)



المصدر: بيانات منظمة الأغذية والزراعة عن أصحاب الحيازات الصغيرة، منظمة الأغذية والزراعة (متاح على: <http://www.fao.org/family-farming/data-sources/dataportrait/farm-size/en>). تم تجميع البيانات من دراسات قياس مستويات المعيشة (غانا 2013، ملاوي 2011، أوغندا 2012، فييت نام 2008)

نفسه، إلى نواتج بيئية غير مرغوب فيها. فقد يؤدي تكثيف الإنتاج الزراعي المخصص للتصدير، الذي يحفز الانفتاح التجاري والعولمة، إلى تلوث المياه وزيادة انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وفقدان التنوع البيولوجي. وتنجم عن ذلك تكاليف يتكبدتها المجتمع ككل من ناحية تردّي جودة المياه والاحتثار العالمي وتراجع تلقيح المحاصيل.

ولدى الحكومات مجموعة من الأدوات السياساتية لمعالجة هذه التكاليف. فعلى سبيل المثال، يمكن للضرائب أن تحثّ الأسواق على أخذ مختلف التكاليف البيئية التي يتحملها المجتمع في الاعتبار. وإلى جانب السياسات العامة، يمكن لبعض الترتيبات الاستفادة من الأسواق لمواءمة التطلعات الخاصة مع تطلعات القطاع العام؛ وبذلك يمكن لهذه الترتيبات أن تساهم في تحقيق التنمية المستدامة، لا سيما في سياق سلاسل القيمة العالمية. ويمكن لسلاسل القيمة المقترنة ببرامج إصدار شهادات الاستدامة إرساء أسواق للأغذية المنتجة على نحو مستدام.

وفي نيكاراغوا، أثبتت مزارع البنّ التي تمثل لمجموعة من معايير الاستدامة (بما فيها برنامج ممارسات إنصاف القهوة والمزارعين، والاتحاد الدولي للمنظمات المانحة لعلامة التجارة العادلة، وتحالف الغابات العضوية المطيرة، وبرنامج الزراعة المستدامة للبنّ والكاكاو والشاي) تحسّن الأداء البيئي. وشمل ذلك زيادة أرصدة الكربون في الأشجار المستخدمة لإنتاج البنّ في الظل، وتحسين ممارسات صون التربة، وإعادة تدوير لب البنّ، واستخدام الأسمدة العضوية.

« التي يواجهها المزارعون في مجال التسويق والتكنولوجيا والتمويل. فعلى سبيل المثال، يمكن لبرامج الزراعة التعاقدية أن تتحاشى أوجه القصور في الأسواق المتعلقة بمخاطر الأسعار، والحصول على مدخلات الإنتاج، والقروض الائتمانية، والتكنولوجيا والمعارف. ويمكن لهذه البرامج أن تحسّن الإنتاجية، وترفع معدلات تسويق المنتجات وتزيد المداخيل وتحد من الفقر. ورغم قدرة الزراعة التعاقدية على تحسين فرص الوصول إلى سلاسل القيمة وتوليد المنافع للعديد من أصحاب الحيازات الصغيرة، فإن تأثيراتها قد تكون متنوّعة للغاية.

فقد تستبعد برامج الزراعة التعاقدية المزارعين الذين يملكون أراض صغيرة جدًا، ما يحول دون النجاح في معالجة مسائل انعدام المساواة على نحو تام. وقد تكون هذه البرامج أيضًا عرضة للتغييرات، وقد تلغى في الكثير من الأحيان. فمعدل الانسحاب من هذه البرامج مرتفع، إذ يوقّع المزارعون على العقود وينسحبون منها، ربما لأنهم يجدون صعوبات في استيفاء متطلبات الجودة أو لأن المشاركة لا تكون مربحة مقارنةً مع الأنشطة البديلة. إن مشاركة هؤلاء المزارعين على نحو مستدام ضرورية إذا ما أرادت الأسواق وسلاسل القيمة المساهمة في تحقيق التنمية. وستكون التأثيرات الإيجابية للزراعة التعاقدية أكبر بالنسبة إلى المزارعين إذا كانت مشاركتهم متواصلة، إذ تستغرق الاستثمارات في الأصول الإنتاجية والتكنولوجيات والمعارف وقتًا لتوليد المنافع.

ويمكن لزيادة تسويق المنتجات والتجارة أن تحسّن المداخيل وسبل العيش ولكنها قد تؤدي، في الوقت

كما دعمت التحسينات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تطوير سلاسل القيمة العالمية، إذ أقامت روابط فعلية بين المزارعين والتجار والمستهلكين في مختلف المناطق والبلدان. وفي عام 2020، كشفت جائحة كوفيد-19 عن إمكانات التكنولوجيات الرقمية في تحسين أداء أسواق الأغذية. وتشير التقديرات إلى أن حصة السوق على شبكة الإنترنت قد ارتفعت من نسبة 11 إلى 38 في المائة من إجمالي المشتريات الغذائية بالتجزئة في جمهورية الصين الشعبية في فبراير/ شباط 2020.

ورغم الانتشار السريع للتكنولوجيات الرقمية خلال العقود الثلاثة الماضية، ثمة فجوة رقمية بين البلدان، وبين المناطق الحضرية والريفية، وبين الرجال والنساء (الشكل 3.4). ففي المتوسط، لا تنتفع سوى 10 في المائة من الأسر المعيشية بشبكة الإنترنت في المناطق الريفية في أفريقيا. ومن أجل إشراك الجميع في الاقتصاد الرقمي، ثمة حاجة إلى إقامة شراكات فعّالة بين القطاعين العام والخاص، ووضع لوائح تنظيمية جيدة لتعبئة القطاع الخاص، واتساق السياسات من أجل تحسين الهياكل الأساسية والمهارات الرقمية في المناطق الريفية في البلدان النامية.

وتمتد الاختلافات بين الجنسين لتشمل أيضاً المجال الرقمي، إذ تبلغ معدلات النفاذ إلى الإنترنت أدنى مستوياتها بين النساء الريفيات. وعلى نطاق العالم، تبلغ نسبة النفاذ إلى الإنترنت لدى النساء 48 في المائة مقابل 58 في المائة لدى الرجال.

وتتصل المناطق الريفية في البلدان المتقدمة بالإنترنت بصورة أفضل، وتتمتع الدانمرك بأعلى معدل اتصال،

وتكتسي معايير الاستدامة مزيداً من الأهمية في الأسواق العالمية، لا سيما بالنسبة إلى المنتجات العالية القيمة التي لها صلات راسخة في سلاسل القيمة العالمية. وقد أدّى تزايد طلب المستهلكين على المنتجات التي تحصل على شهادات الاستدامة إلى ارتفاع حصة الأراضي الزراعية الخاضعة لنظم إصدار هذه الشهادات. ويجري إصدار شهادات الاستدامة لحوالي ربع مساحة الأراضي المزروعة بالبن والكافا عالمياً استناداً إلى معايير الاستدامة التي وضعتها منظمات غير حكومية والقطاع الخاص. وتقدم السوق المعلومات المتعلقة بالأسعار. ومن شأن تسخير آلية السوق لتقديم معلومات عن كيفية إنتاج الأغذية والفوائد المترتبة على البيئة والمجتمع، أن يعالج المقايضات القائمة بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ■

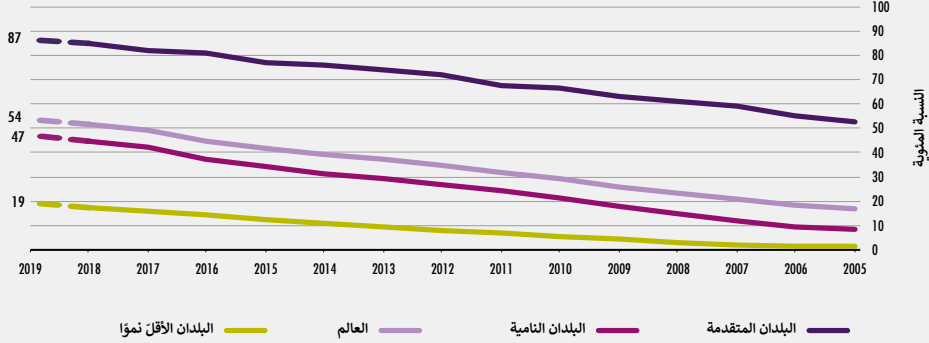
الأثر التحويلي للتكنولوجيات الرقمية على الأسواق

تحدث التكنولوجيات الرقمية تحولاً سريعاً في جميع مراحل سلسلة القيمة من المزرعة إلى المائدة. ويمكن اعتمادها من تحسين الكفاءة واستحداث فرص عمل جديدة وتوفير مسارات جديدة للدخل والاقتصاد في الموارد. ولكن التكنولوجيا الرقمية قد تحدث اختلالات في أنشطة سلاسل القيمة ومنتجاتها أو قد تؤدي إلى تغييرها أو الاستعاضة عنها.

وعلى صعيد المزرعة، تساعد تطبيقات التكنولوجيا الرقمية على معالجة أوجه القصور في السوق وتيسير إدماج المزارعين في سلاسل القيمة عن طريق تخفيض تكاليف المعلومات والمعاملات.

موجز عن حالة أسواق السلع الزراعية 2020

الشكل 3.4 الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت كنسبة مئوية من السكان



ملحوظة: تتفق قيم 2019 مع تقديرات الاتحاد الدولي للاتصالات لعام 2019 بتاريخ 28 أكتوبر/تشرين الأول 2019. المصدر: الاتحاد الدولي للاتصالات، 2020. إحصاءات الاتحاد الدولي للاتصالات: المؤشرات الرئيسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. متاحة في: <https://www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Pages/stat/default.aspx>. تم الاطلاع عليها في مايو/أيار 2020.

تكاليف المعاملات وتحسن تدفق المعلومات وتعزز التوفيق بين المزارعين والتجار والمستهلكين على نحو يتسم بالكفاءة. ويؤدي ذلك إلى زيادة فرص النفاذ إلى الأسواق وتحسين النتائج من ناحية الدخل والرفاه. وتبين مبادرات المنصات الرقمية التي جرى استعراضها في هذا التقرير، مثل مبادرة e-Choupal في الهند، وEsoko في أفريقيا ومبادرة قرى تاوباو في جمهورية الصين الشعبية، كيف يمكن للتكنولوجيات الرقمية تحسين عمل الأسواق (انظر الإطار 2.4).

وقد تطوّرت أيضًا أساليب الحصول على القروض والتأمين كثيرًا. فقد بات بإمكان الابتكارات الرقمية في مجال رصد الأرض،

إذ يستخدم الإنترنت 97 في المائة من الرجال والنساء في المناطق الريفية، ولا توجد تقريبًا أي فجوة بالمقارنة مع المناطق الحضرية. وفي البلدان النامية، هناك فجوة كبيرة بين المناطق الحضرية والريفية. وتشير التقارير إلى أن 15 في المائة من النساء الريفيات في دولة بوليفيا المتعددة القوميات يستخدمن الإنترنت مقابل حوالي 53 في المائة من النساء في المناطق الحضرية. وفي النيجر، لا يستخدم الإنترنت سوى 0.6 في المائة من النساء الريفيات (الشكل 4.4).

ومن الرسائل النصية عبر الهواتف المحمولة إلى منصات التجارة الإلكترونية وتكنولوجيات السجلات الموزعة، تخفّض التطبيقات الرقمية

الشكل 4.4 الأشخاص الذين يستخدمون الإنترنت في بلدان مختارة بحسب نوع الجنس والموقع. 2018 (بالنسبة المئوية)



ملحوظة: يتعلق هذا الشكل بالأفراد الذين يستخدمون الإنترنت من أي مكان. وتُشير البيانات إلى عام 2018 أو إلى آخر سنة متاحة. المصدر: الاتحاد الدولي للاتصالات، 2019. الحولية الإحصائية: مؤشرات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات 2009-2018. التقارير الإحصائية. جنيف، الاتحاد الدولي للاتصالات.

الصغيرة بعد أن اعتُبر عدد كبير منهم غير قادر على الحصول على أي تأمين.

ويمكن للآثار التحويلية للابتكارات الرقمية أن تدعم مجموعة من النواتج في الأسواق. إذ يمكن لتطبيقات التكنولوجيا الرقمية في الأسواق الزراعية والغذائية أن تولد منافع اقتصادية واجتماعية وبيئية

والتقديرات بشأن هطول الأمطار بواسطة الأقمار الاصطناعية والاستشعار عن بُعد، إلى جانب البيانات المجمعة في الموقع وتكنولوجيا الكتلة المتسلسلة، دعم برامج التأمين المبنية على المؤشرات المتصلة بالطقس بتكاليف أقل، ما من شأنه تيسير الوصول إلى ملايين المزارعين من بين أصحاب الحيازات

الإطار 2.4 الابتكار الرقمي من أجل تحقيق فوائد شاملة: منصة شوبال الإلكترونية (EChoupal) في الهند وإيسوكو (Esoko) في غانا

عن أسعار السوق عن طريق الرسائل النصية القصيرة إلى المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة في غانا (<https://esoko.com>). وتطورت المبادرة مع مرور الوقت حتى تحولت إلى تطبيق على الإنترنت والهواتف المحمولة لتقديم خدمات إلى المزارعين من خلال الرسائل النصية القصيرة والرسائل الصوتية ومراكز الاتصال. ويشمل ذلك رسائل تتضمن معلومات عن الإرشاد، والمسوح الخاصة بالمزارعين، واستطلاعات عن طريق الرسائل النصية القصيرة، ومطابقة الأسواق، وجمع البيانات. وتوفّر المنصة اتصالات ثنائية الاتجاه وتدفعات للمعلومات بين المزارعين والعناصر الفاعلة الأخرى في سلاسل القيمة. وأدى ذلك إلى زيادة المعرفة لدى المزارعين، وتوسيع سبل وصولهم إلى المدخلات الجيدة، والائتمان، والأسواق الرسمية. ويمكن للمزارعين الأميين الوصول بسهولة إلى نموذج الأعمال من خلال الرسائل الصوتية والفيديو ومراكز الاتصال. وتعمل مبادرة إيسوكو حاليًا في عشرة بلدان في أفريقيا، وذكرت التقارير أنها تربط أكثر من مليون مزارع بالخدمات الأساسية. وتؤكد الأدلة أن المزارعين الذين يستخدمون خدماتها استطاعوا تحقيق زيادة في إيراداتهم تراوحت بين 10 و11 في المائة على الأرجح من خلال المعلومات المحسّنة التي أفضت إلى تحسين قدرتهم التفاوضية مع التجار، وتشير بعض الأدلة إلى تباين هذا التأثير تبعًا لنوع المحصول؛ ولم يتأثر الدخل الذي كان يدرّه محصول البام، على سبيل المثال، إلا في السنة الأولى من المشاركة.

أخذت مبادرة شوبال الإلكترونية لمساعدة المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة على التغلب على إخفاقات السوق المتعددة في الهند (<https://www.echoupal.com>). وتعمل المبادرة من خلال شبكة من أكشاك الإنترنت التي يديرها مزارع يعمل كجهة اتصال. ويوفّر المزارع إمكانية الوصول إلى منصة شوبال الإلكترونية عن طريق الإنترنت وهي تتيح معلومات عن الممارسات الزراعية، وأسعار السوق، والتنبؤات بحالة الطقس، والمشورة من الخبراء الزراعيين. وذكرت التقارير أن هذه المبادرة تصل إلى 4 ملايين مزارع في جميع أنحاء الهند. وترتبط أيضًا بشراكة مع المصارف من أجل زيادة إمكانية وصول المزارعين إلى الخدمات المالية، وأنشأت شبكة من المستودعات لتوفير المدخلات إلى المزارعين وتقييم جودة المنتجات. وتشير الأدلة إلى أن خدمات شوبال الإلكترونية ساعدت على تحسين الممارسات الزراعية وأسفرت عن زيادة في دخل المزرعة. وعلى سبيل المثال، أثر إدخال أكشاك شوبال الإلكترونية تأثيرًا إيجابيًا على أسعار فول الصويا التي سجلت زيادة تراوحت بين 1 و3 في المائة. وأدى هذا الابتكار أيضًا إلى زيادة نسبتها 19 في المائة في إنتاج الصويا، ما أفضى إلى ارتفاع عام بلغت نسبته 33 في المائة في الأرباح الصافية للمزارعين. ويرجع جانب من الزيادة في الأرباح إلى إعادة توزيع الفوائض من التجار إلى المزارعين. وهناك أيضًا أدلة على تحويل ما تراوح بين 1 و5 في المائة من هوامش أرباح التجار إلى المزارعين. وبدأت خدمة التصنيفات والرسائل الزراعية (إيسوكو) عملها في عام 2005 لتوفير معلومات

التكنولوجيات الرقمية، واستخدامها مخاوف هائلة. ومن شأن معالجة هذه المسائل أن يشجّع اعتماد التكنولوجيا الرقمية على نحو أكبر. وتؤثر التكنولوجيا أيضًا على عوامل الإنتاج وقيمتها، مثل الطلب على اليد العاملة والأجور. وقد تؤدي التكنولوجيات الرقمية كذلك إلى الانحراف عن النواتج التنافسية في الأسواق، ما قد يؤثر في الأسعار أو الكميات وبالتالي في الرفاه.

وينبغي إجراء مزيد من عمليات التحليل لقدرة التكنولوجيا على التأثير في الأسواق الزراعية والغذائية. وتشير المسائل المذكورة أعلاه إلى ضرورة تعزيز التعاون بين جميع أصحاب المصلحة. وسوف تقتضي أيضًا وجود توافق في الآراء بشأن أفضل الممارسات التي يمكن أن تشكل إطارًا تنظيميًا يحقق الحد الأقصى من منافع التكنولوجيا الرقمية للأغذية والزراعة ويقلل إلى الحد الأدنى من المخاطر المرتبطة بها. ■

« كبيرة وأن تسرع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. فعلى سبيل المثال، تشجّع التكنولوجيا الرقمية الشمول المالي لأنها تسمح للمؤسسات المالية بالنفوذ إلى الأسواق الريفية دون تواجدها المادي المكلف هناك. وتحث منصات التجارة الإلكترونية الشباب والنساء المتعلمين على البقاء في المناطق الريفية أو العودة إليها. ما من شأنه أن يحوّل المناطق الريفية إلى أماكن أكثر استقطابًا للعيش والعمل. ويمكن لتكنولوجيا الكتلة المتسلسلة أن تبني الثقة وتزيد الشفافية وتعزز بالتالي إمكانية تتبّع الأغذية في جميع مراحل سلسلة القيمة. ويمكن لذلك أن يدعم تنفيذ معايير الاستدامة ووضع بطاقات التوسيم التي توفر للمستهلكين معلومات بشأن أبعاد الإنتاج البيئية والاجتماعية.

وفي الوقت نفسه، تنطوي التكنولوجيات الرقمية أيضًا على مخاطر وتحديات. فعلى سبيل المثال، طرحت المسائل المتعلقة بملكية البيانات التي يتم جمعها عن طريق

2020

حالة أسواق السلع الزراعية

**الأسواق الزراعية والتنمية
المستدامة سلاسل القيمة العالمية
والمزارعون أصحاب الحيازات
الصغيرة والابتكارات الرقمية**

يسعى تقرير حالة أسواق السلع الزراعية لعام 2020 إلى مناقشة السياسات والآليات التي تشجع على تحقيق النتائج المستدامة - على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية - في الأسواق الزراعية والغذائية، على الصعيدين العالمي والمحلي على حد سواء. ويتمحور التحليل حول الاتجاهات والتحديات الكامنة في صميم المناقشات العالمية حول التجارة والتنمية. وهي تشمل تطور التجارة والأسواق؛ وبروز سلاسل القيمة العالمية في قطاعي الأغذية والزراعة؛ ومدى مشاركة صغار المزارعين في البلدان النامية في سلاسل القيمة والأسواق؛ والتأثيرات التحويلية للتكنولوجيا الرقمية على الأسواق.

وانطلاقاً من هذه المواضيع، يناقش تقرير عام 2020 السياسات والمؤسسات الكفيلة بتشجيع النمو الاقتصادي الشامل وتسخير طاقات الأسواق أيضاً للمساهمة في أعمال خطة عمل 2030 وأهداف التنمية المستدامة المنبثقة عنها.



بعض الحقوق محفوظة، ويتاح هذا العمل بموجب ترخيص المشاع الإبداعي - نسب المصنف - غير التجاري - الرخيص بالمثل 0.3 لفائدة المنظمات الحكومية الدولية



حالة أسواق السلع
الزراعية 2020 (النص الكامل)